عبر أكثر من 35 قرارا وتوجيها أصدرها مجلس الوزراء منذ 19 مايو الماضي

الحكومة تنجح في ترجمة التوجيهات السامية التي رسمت خريطة طريق المرحلة المقبلة

عبر أكثر من 35 قرارا وتوجيها أصدرها مجلس الوزراء منذ 19 مايو الماضي عملت الحكومة على ترجمة التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد التي رسمت خريطة طريق المرحلة المقبلة.

ومع توسع دائرة القرارات الحكومية الصادرة خلال تلك الفترة لتغطي جملة من القضايا على مختلف الصعد تتصدر المشهد أربعة ملفات رئيسية تمثلت في مجالات التنمية والإصلاح المالي والاقتصادي والهوية الوطنية ومكافحة الفساد.

في الشق التنموي بدأ مجلس الوزراء إقرار مشروع مرسوم بتشكيل مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة مدعما بتوجيه لمضاعفة الجهد وتسهيل الإجراءات وتسريع إقرار الجهاز للمشاريع المهمة المدرجة على جدول أعماله.

أعقب ذلك تكليف مجلس الوزراء الجهات المعنية بمشروع إنشاء وتشغيل ميناء مبارك الكبير بضرورة سرعة المضي في استكمال الإجراءات اللازمة لإنجاز المشروع.

وشدد المجلس على سرعة إنجاز الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية وأحالها إلى لجنة الشؤون الاقتصادية الوزارية لإعداد تقرير بشأنها.

كما أصدر المجلس تكليفات للجهات المعنية بتسريع وتيرة العمل لإنجاز عدد من المشاريع بينها مشروع مسار السكة الحديد في دولة الكويت ومشروعا تطوير المخطط الهيكلي لخليج الصليبيخات وتطوير الواجهة البحرية بالجهراء (الكورنيش).

وفي محور الإصلاح المالي والاقتصادي كلف مجلس الوزراء وزارة المالية بتقديم تصورات حول الإصلاحات المالية والاقتصادية بما يضمن الاستدامة المالية للدولة وكذلك تعظيم الإيرادات غير النفطية.

كما قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة لإعداد مشروع خطة عمل الحكومة وكلفها بتحديد الأولويات ومراجعة المحاور الرئيسية والمبادرات الأساسية لمشروع الخطة وفق برنامج زمني محدد.

وعلى صعيد تنشيط حركة الاستثمار صدرت توجيهات إلى الهيئة العامة للاستثمار والجهات الحكومية المعنية بالاستثمار بتكثيف جهودها للاستثمار داخل الكويت بهدف تنويع مصادر الدخل غير النفطية من أجل خلق فرص وظيفية جديدة للشباب الكويتي.

وبالنسبة لملف الهوية الوطنية فقد وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعاته المتعاقبة على عدد من محاضر اللجنة العليا لتحقيق الجنسية التي تتضمن حالات فقد وسحب الجنسية من بعض الأشخاص الذين حصلوا عليها عبر الغش والتزوير وغيرهما من الطرق غير القانونية.

وإذ شددت توجيهات مجلس الوزراء على تكريس العدالة ومحاربة أوجه الفساد وتعزيز دور الأجهزة الرقابية في الدولة فقد تتابعت الخطوات في هذا الاتجاه إذ قرر اتخاذ الإجراءات القانونية لسحب حيازات زراعية ثبت استخدامها في أنشطة وأغراض مخالفة للقانون.

كما كلف مجلس الوزراء الوزارات والجهات الحكومية كافة بالعمل على معالجة الملاحظات وتنفيذ التوصيات الواردة بالتقرير السنوي لجهاز متابعة الأداء الحكومي عن عام 2023 وموافاة الجهاز بتقرير دوري كل ثلاثة أشهر بهذا الشأن.

وعهد المجلس إلى جهاز متابعة الأداء الحكومي تقديم عرض مرئي لمجلس الوزراء كل ثلاثة أشهر يتضمن جهود الجهات الحكومية في تلافي الملاحظات الواردة بتقرير الجهاز.

ولسد منافذ الهدر كلف المجلس وزارة المالية بموافاة جميع الجهات بمواطن الهدر لديها وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجتها بالتزامن مع توجيهات حكومية مشددة بالتعاون مع ديوان المحاسبة في حماية المال العام.

وفي إطار جهود تطوير الصحة العامة كلف مجلس الوزراء وزارة الصحة التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية لتنفيذ مشروع المسح الصحي الوطني للسكان في دولة الكويت.

وتنفيذا لسلسلة القرارات الحكومية شرعت وزارات الدولة والجهات الحكومية المختلفة في دراسة آليات تسريع عجلة الإنجاز واعتماد سياسات مرنة لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

ودشن الوزراء اجتماعات مشتركة تهدف إلى تعزيز التعاون بين الوزارات والجهات التابعة لها وتهيئة البيئة لتنسيق أوثق في القضايا المشتركة.

وانطلقت سياسة الباب المفتوح في قطاعات وإدارات الدولة حيث خصص الوزراء أوقاتا محددة خلال الأسبوع لاستقبال المواطنين كما عمموا على قياديي الجهات التابعة توسيع نطاق وسبل التواصل بين المسؤول والمواطن.

ولامست الجهود الحكومية خلال تلك الفترة قضايا جوهرية منها الإعلان عن توفير 15 ألف وظيفة للمواطنين والمواطنات الباحثين عن عمل وطرح جميع ممارسات وزارة الأشغال العامة لصيانة الطرق والخطوط السريعة علاوة على تسارع وتيرة التحول الرقمي وخطوات تعزيز قدرات الدولة لمواجهة تحديات الطاقة.

ويتواصل الحراك الحكومي الرامي إلى دفع عجلة التنمية المنشودة وهو ما أكده سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء في 28 مايو الماضي بأن "هناك كما هائلا من المشاريع التنموية قادم في الطريق".

وكان سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد قد ترأس اجتماعا استثنائيا لمجلس الوزراء في قصر بيان في 15 مايو الماضي أكد سموه خلاله على البدء في مرحلة جديدة من مراحل العمل الجاد المسؤول والعطاء المستمر اللامحدود لوطن له حقوق.. ومواطنون أقسمنا على الذود عن حرياتهم ومصالحهم وأموالهم.

تفعيل أربعة ملفات رئيسية هي التنمية والإصلاح المالي والاقتصادي والهوية الوطنية ومكافحة الفساد

توسيع دائرة القرارات الحكومية لتغطي جملة من القضايا على مختلف الصعد وتسريع وتيرة الإنجاز

إقرار مشروع مرسوم بتشكيل "المناقصات" لتسهيل الإجراءات وتسريع إقرار الجهاز للمشاريع المهمة

تقديم تصورات للإصلاحات المالية والاقتصادية بما يضمن الاستدامة وتنويع مصادر الدخل غير النفطية

مجلس الوزراء يقوم بعمل كبير لتنفيذ التوجيهات السامية

سحب الجنسية من بعض الأشخاص الذين حصلوا عليها عبر الغش والتزوير وغيرهما من الطرق غير القانونية

وزير التجارة والصناعة أكد أن الكويت تعاملت مع الحدث بشكل فوري منذ وقوعه

مجلس الوزراء بحث التدابير الوقائية لأزمة «العطل العالمي»

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح أمس الأول في قصر بيان برئاسة سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء.

وبعد الاجتماع قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشرجي أن المجلس استمع إلى شرح قدمه وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر سعود العمر بشأن تعامل دولة الكويت مع الأزمة الناتجة عن الخلل في تحديث أنظمة شركة كراود ستريك الأمريكية التي حدثت يوم الجمعة الماضي والتي أثرت على خدمات متعددة على مستوى العالم، موضحا أن دولة الكويت تعاملت مع هذا الحدث بشكل فوري منذ حدوثه حيث قامت الجهات الحكومية المعنية باتخاذ عدة إجراءات من أبرزها إنشاء غرفة عمليات وتخصيص خط ساخن وفتح قنوات مباشرة مع الشركات العالمية ومتابعة الجهات المستخدمة لأنظمة كراود ستريك إضافة إلى التحرك الإعلامي من خلال التصريحات الرسمية للجهات المعنية لطمأنه الجميع.

وأكد العمر عدم تأثر الأجهزة والتطبيقات الحكومية نتيجة لهذا الخلل العالمي بفضل الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة في تعزيز وتأمين أنظمتها والبنية التحتية الإلكترونية مشددا على أن أمن المعلومات وحماية البنية التحتية الرقمية من الأولويات القصوى التي توليها الحكومة وقد أثبتت الإجراءات الاحترازية والأنظمة الأمنية المتقدمة التي تم القيام بتطبيقها مدى فعاليتها في التعامل مع مثل هذه التحديات والأحداث الطارئة وقد وجه مجلس الوزراء الجهات الحكومية المعنية بضرورة تطوير أنظمتها وتطبيقاتها الإلكترونية لرفع كفاءة العمل والقدرات لحماية الأنظمة والبنية التحتية الرقمية.

من جهته أشاد مجلس الوزراء بالجهود الكبيرة التي بذلها وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر سعود العمر وقيادي وموظفي الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والمركز الوطني للأمن السيبراني والجهات الحكومية الأخرى التي ساهمت في الحد من تأثير الأزمة على البنية التحتية الرقمية في البلاد. من جانب آخر أحاط وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي مجلس الوزراء علما بقيام وزارة الصحة بتوقيع 63 عقدا يتعلق بالأدوية واللوازم الطبية والمخبرية بقيمة إجمالية تبلغ 47 مليون دينار كويتي وذلك منذ صدور مرسوم تشكيل مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة الحالي ويأتي توقيع هذه العقود في إطار حرص وزارة الصحة على تعزيز المنظومة الصحية والأمن الدوائي في دولة الكويت وتوفير كافة الأدوية والمتطلبات والمستلزمات الطبية للارتقاء بالخدمات الصحية في البلاد.

من جهة أخرى تدارس مجلس الوزراء التوصية الواردة ضمن محضر اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن مشروع مرسوم بقانون باعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية (2023 – 2024).

وبهذا الصدد اطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من معالي وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير النفط بالإنابة الدكتور أنور علي المضف وعدد من قيادي وزارة المالية المتضمن ملخص الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية (2023 – 2024) والذي نتج عنه عجز يقدر بنحو 1 مليار و561 مليون دينار كويتي مما يحتم ضرورة تضافر جهود كافة الجهات الحكومية وتعاونها مع وزارة المالية لمعالجة مواطن الهدر وتنمية الإيرادات غير النفطية.

كما اطلع مجلس الوزراء على مشاريع مراسيم بقوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية للهيئات ذات الميزانيات الملحقة والمؤسسات ذات الميزانيات المستقلة عن السنة المالية (2023 – 2024) وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشاريع المراسيم بقوانين ورفعها لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه.

وفي إطار اهتمام الحكومة لمتابعة تطوير كافة المشاريع في دولة الكويت لا سيما الترفيهية والسياحية منها اطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من شركة المشروعات السياحية بشأن الموقف التنفيذي لمشاريع الشركة لعام 2024 ومنها استكمال الواجهة البحرية وتشغيل شاطئ المسيلة وتطوير "الشعب البحري" وتشغيل "رأس الأرض" وتطوير منتزه الخيران.

من جهته عبر مجلس الوزراء عن بالغ الشكر والتقدير لقيادي وموظفي شركة المشروعات السياحية على جهودهم المخلصة لتطوير وتنفيذ المشاريع الترفيهية وتعزيز دورها السياحي في دولة الكويت مؤكدا أهمية تعاون الجهات الحكومية المعنية للإسراع في إنجاز مشاريع الشركة.

الأجهزة والتطبيقات الحكومية لم تتأثر بفضل تأمين أنظمتها والبنية التحتية الإلكترونية

«الصحة» وقعت 63 عقدا يتعلق بالأدوية بقيمة إجمالية تبلغ 47 مليون دينار لتعزيز المنظومة

اعتماد حساب الدولة الختامي 2023 – 2024 بعجز يقدر بنحو 1 مليار و561 مليون دينار

تشغيل شاطئ المسيلة وتطوير "الشعب البحري" وتشغيل "رأس الأرض" وتطوير منتزه الخيران

مجلس الوزراء دعا الجهات المعنية لتسريع وتيرة العمل بالمشاريع الحيوية